

الخبر:

في الأسابيع الأخيرة، واجهت منظمة جلوبال إخوان تدقيقاً مكثفاً أجرتة السلطات بعد مخاوف طويلة الأمد بشأن ممارساتها المنحرفة. وبينما تم تقديم بلاغات ضدها منذ زمن بعيد، فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الشرطة تمثل أول خطوة مهمة للحد من أنشطتها. لقد لاقت جلوبال إخوان، التي تعود جذورها إلى حركة الأرقام المنحلة، انتباهاً واسع النطاق لنشرها ممارسات أوراد العمدية المنحرفة وسوء السلوك المزعوم، خاصة في إدارة دور الرعاية المجتمعية. ولذلك، رأت السلطات أنه من الضروري وقف عمليات جلوبال إخوان بالكامل، بما في ذلك أعمالها التجارية و منافذها المجتمعية، في محاولة لاحتواء ما تعتبره تهديداً كبيراً للوئام الديني والمجتمعي.

التعليق:

إن التركيز الحالي على انحراف منظمة جلوبال إخوان يسلط الضوء على قضية أوسع لا ينبغي إغفالها، ألا وهي عدم التوافق بين أنظمة المجتمع الحالية والمبادئ الإسلامية. ففي حين تعرضت تعاليم جلوبال إخوان لانتقادات واسعة النطاق من مستخدمي الإنترنت والحكومة وآخرين، فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بالأخطاء العقيدية التي ترتكبها المجموعة. بل يتعين علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار المشاكل النظامية داخل الحكومة، والهيكل الاقتصادية، والأطر القانونية التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، تخلق أنظمة الحكم التي تعمل دون اعتبار للقيم الإسلامية انفصلاً بين الإيمان والأنشطة المجتمعية. وعلى نحو مماثل، تعكس الأنظمة الاقتصادية المتجذرة في الربا وعدم المساواة، فضلاً عن الأطر القانونية التي تعطي الأولوية للعلمانية على الشريعة، انحرافات مجتمعية أعمق عن الإسلام. ولهذه الانحرافات تأثير بعيد المدى، لا يؤدي إلى الضلال المذهبي فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى الانحلال الأخلاقي والاجتماعي داخل البلاد.

إن ما ينعكس في هذه الأزمة، يتجاوز في الواقع الانحرافات العقيدية. ففي حين تصرفت السلطات بسرعة ضد الجماعة الإسلامية العالمية، فإن العقائد والممارسات الرذيلة الأخرى التي تتعارض أيضاً مع المبادئ الإسلامية تستمر في الازدهار دون رادع. ويساهم الفشل المنهجي في معالجة هذه الانحرافات المجتمعية الأوسع في تآكل القيم الإسلامية في الحياة اليومية. ومن المؤسف أن بعض زعماء المسلمين سعوا إلى خلق أي حركة تدعو إلى العودة إلى الإسلام الصحيح، ووصفوا هذه الجهود بأنها متطرفة أو منحرفة! ويكشف هذا عن مقاومة كامنة لإعادة حكم الإسلام، مع استعداد بعض القادة لقمع المبادرات التي تدعو إلى التطبيق الكامل للشريعة خوفاً من ارتباطها بالتطرف!

في الختام، بينما كان الكشف عن التضليل العقدي لجلوبال إخوان أمر مهم، إلا أنه ينبغي النظر إليه في سياق الإخفاقات المجتمعية الأوسع. فجزر المشكلة لا يكمن في الانحراف العقدي المتفشي في المجتمع فحسب، بل أيضاً في الانحراف المنهجي عن الحكم والاقتصاد والقانون القائم على الشريعة، وهو ما يساهم بشكل جماعي في الانحدار الأخلاقي الذي نشهده اليوم. وإننا ندعو المجتمع إلى إعادة النظر في الأنظمة التي نعيش في ظلها والعمل لاستئناف الحياة الإسلامية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بإقامة الخلافة. وبدون ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تصحيح حالات الانحراف سوف تظل غير مكتملة، وسوف يستمر النسيج الأخلاقي للمجتمع في التآكل.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. محمد - ماليزيا